مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 178 (من 22 إلى 29 أكتوبر 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة..... 2

اتهامات عبدالرشيد دوستم ومستقبل الخلافات الداخلية

- ازدياد الخلافات الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية..... 4
- العوامل الأساسية للخلافات الداخلية..... 4
- من الخلاف الداخلي إلى الخلاف العِرقي..... 6
- ماهية نقد المسؤولين الحكوميين للحكومة..... 7

ما أسباب إخفاق مكافحة المخدرات في أفغانستان؟

- تصاعد معدل زراعة وإنتاج المخدرات بعد عام 2001..... 9
- ازدياد المخدرات عام 2016..... 11
- المافيا الدولية ومخدرات أفغانستان..... 12
- مكافحة الحكومة الأفغانية للمخدرات..... 13

المقدمة

تعاني حكومة الوحدة الوطنية من خلافات داخلية منذ تشكيلها في 2014؛ إلا أن هذه الخلافات مؤخراً أخذت طابعاً آخر. وجه نائب رئيس الجمهورية اتهامات لزعيمي حكومة الوحدة الوطنية بالتحيز العرقي وانتقد أيضا بعض المسؤولين الآخرين بالحكومة.

مع أن انتقادات الجنرال دوستم لم تُؤخذ على محمل الجد سابقاً، إلا أن القصر الرئاسي رد ببيان صارم اللهجة على تصريحاته، ووضح أن من مسؤوليات الحكومة خلال أوقات الحرب سماع شكاوى المواطنين حيال المظالم التي تحصل. وبالتالي يشير البيان بنحو ما إلى الجرائم التي ارتكبتها مليشيات دوستم. مثل هذه الاتهامات الموجـهة من نائب رئيس الجمهورية أو من المندوب الرئاسي الخاص في أمور الحكم والإصلاحات ليست أمراً بسيطاً. ولكن ما هي الأسباب الرئيسية لهذه الاتهامات؟ و ما هو الاعتبار الذي ستحظى به هذه الاتهامات؟ يجيب الجزء الأول من تحليل الأسبوع على هذه الأسئلة.

في الجزء الثاني من تحليل الأسبوع تقرؤون عن ازدياد زراعة وإنتاج الخشاش في أفغاستان في عام 2016. في العام الماضي (2015) قل زرع وإنتاج المخدرات بشكل ملحوظ. مع أنه قد قيل أن السبب الرئيسي لقلة إنتاج المخدرات عام 2015 كان يرجع لعوامل الطقس والموسم، إلا أن الأمر عُدَّ كإنجاز للحكومة في صدد مكافحة المخدرات؛ هذا وقد أظهر التقرير المشترك الصادر عام 2016 من مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات والحكومة الأفغانية تصاعداً ملحوظاً في معدل زراعة وإنتاج المخدرات عام 2016. ولكن، رغم المبالغ الطائلة المقدمة من قِبل المجتمع الدولي والتي صُرفت لمكافحة المخدرات، لماذا لم تنجح مكافحة المخدرات؟ وما دور المافيا العالمية في هذا الصدد؟

في هذا العدد من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، تقرؤون حول الموضوعين المُشار إليهما أعلاه.

اتهامات عبدالرشيد دوستم ومستقبل الخلافات الداخلية

وجّه نائب رئيس الجمهورية الجنرال عبدالرشيد دوستم انتقادات لاذعة للرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبدالله عبدالله وبعض كبار المسؤولين في الحكومة الأفغانية. سبق أن وجّه دوستم انتقادات حيال الاختلاف على السلطة، ولكن هذه المرة اتهم دوستم رئيس الجمهورية والرئيس التنفيذي بالتحيز العِرقي.

ليست هذه المرة الأولى التي يقع فيها رئيس الجمهورية وحكومة الوحدة الوطنية تحت طائلة النقد من قِبل فريق د/عبدالله أو حتى فريق الرئيس أشرف غني نفسه؛ إلا أنه سابقاً كانت هناك خلافات بين الفريقين الانتخابيين ومن ثم بين فريقي حكومة الوحدة الوطنية وقد حُلت هذه الخلافات بوساطات أجنبية. الجنرال دوستم أيضاً كان لديه خلافات مع الرئيس أشرف غني حول بعض القضايا كالسلطة وسهمه في الحكومة وتعيين من ينوب عن الرئيس في حال غيابه.

ما هي العوامل الرئيسية للاختلافات الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية؟ هل تزيد تصريحات دوستم من اضطرام التحيزات العِرقية؟ وماذا تعني الانتقادات الموجهة لكبار المسؤولين في الحكومة؟ أسئلة يتناولها هذا المقال بالدراسة والتحليل.

ازدياد الخلافات الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية

مباشرة عقب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بدأت موجة انتقادات واسعة موجهة للحكومة من جهاتٍ داخل الحكومة وخارجها، وبعد مرور عامين على تشكيل الحكومة لا يقتصر الأمر على عدم حل الخلافات الداخلية فحسب، وإنما المُشاهد هو ازدياد هذه الخلافات شهراً بشهر.

في البداية كانت الخلافات بين فريقي حكومة الوحدة الوطنية، وفيما بعد ظهرت الخلافات داخل كلٍ من الفريقين أيضاً. في أيامها الأولى، كانت الخلافات في حكومة الوحدة الوطنية تتمحور حول تقاسم السلطة، وفيما بعد ظهرت الخلافات حيال تعيين الوزراء وكبار المسؤولين وحتى السفراء في الدول الأخرى. لذا قام عدد من كبار المسؤولين في الحكومة بتوجيه انتقادات شديدة للحكومة، وبعضهم استقال من منصبه، مثل: رئيس الإدارة المستقلة للمنظمات المحلية جيلاني بوبل، ورئيس مجلس الأمن الوطني رحمة الله نبيل، ووزير الداخلية نور الحق علومي، ورئيس المفوضية المستقلة للانتخابات يوسف نورستاني، ووزير المعادن والبترول داود شاه صبا، ووالي ولاية هلمند ميرزا خان رحيمي، ووالي ولاية كندوز محمد عمر صافي وبعض المسؤولين الآخرين[1].

ومن خارج الحكومة، انتُقدت حكومة الوحدة الوطنية من قِبل مجلس شورى الحراسة والثبات والذي ينتمي إليه عدد من الشخصيات الجهادية ومسؤولون من الحكومة السابقة؛ ومجلس شورى الأحزاب الجهادية والوطنية بزعامة صبغة الله مجددي، والجبهة الوطنية الحديثة بزعامة أنور الحق أحدي، ورئيس الموجة الخضراء (رَوند سبْز) أمر الله صالح وبعض السياسيين الآخرين.

العوامل الأساسية للخلافات الداخلية

ترجع أسباب الخلاف الداخلي في حكومة الوحدة الوطنية للعوامل التالية:

- **أولاً؛ الحكومة ذاتها:** بشكل عام، فإن حكومات الوحدة الوطنية تتشكل بعد حروب مطولة وفي الغالب تهدف إلى تجميع اتجاهات سياسية متعارضة تحت ظل حكومة شاملة؛ ولكن التجربة

[1] For further information, Weekly Analysis Issue number: 159, >Senior Officials Resignations: Is NUG heading towards political breakdown?<, see it online: http://csrskabul.com/en/blog/weekly-analysis-issue-number-159-april-2-9-2016/

أظهرت فشل هذه الحكومات في الغالب. على الرغم من أن حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان لم تتشكل بعد حربٍ إلا أنها تأسست عقب اختلافات حيال نتائج الانتخابات وسط الحرب المستمرة. عادةً يُعد وقوع هذه الاختلافات في الحكومات أمراً طبيعي، إلا أن استمرارها وتلاحقها كما هو مُشاهَد في حكومة الوحدة الوطنية ليس أمراً اعتيادياً.

- **التركيبة غير المتجانسة للفريقين الانتخابيين، والخلافات حيال الزعامة والمصالح:** إن تركيبة كلٍ من الفريقين المتصدرين لزعامة الحكومة – فريق الإصلاح والتضامن المنسوب لعبدالله عبدالله، وفريق التحول والاستمرار المنسوب لأشرف غني – ليست تركيبة طبيعية إذا وضعنا في الحُسبان خلفية العلاقات بين أعضاء الفريقين. على سبيل المثال، لم يخطر على بال أحد أن يختار أشرف غني الجنرال عبدالرشيد دوستم كنائب أول له في حين أنه انتقاده بشدة من عام 2001 ودعاه بـ (قاتل الأفغان). حصل ائتلاف أيضا بين حزب الجمعية الإسلامية والحزب الإسلامي (بزعامة أرغنديوال)، إلا أن الاختلافات داخل فريق (التحول والاستمرار) أكثر مقارنة بالخلافات في فريق (الإصلاح والتضامن). بعض الشخصيات المهمة اعتزلت الفريقين، ووجّه الجنرال عبدالرشيد دوستم عدة مراتٍ انتقادات شديدة اللهجة للرئيس أشرف غني.

مع أن التركيبة غير الطبيعية والتجمع من أجل الحصول على الأصوات كانت العوامل الأساسية للخلافات الداخلية، إلا أنه في فريق (الإصلاح والتضامن) بجانب عوامل الخلاف المذكورة حصلت خلافات حول حول الزعامة، منها على سبيل المثال الخلافات بين د/ عبدالله و يونس قانوني و عطاء محمد نور.

- **الإخفاق في تحقيق الوعود؛** من أسباب الخلاف الداخلي في حكومة الوحدة الوطنية الإخفاق في تطبيق الوعود. لم ينجح كلا الفريقين في تحقيق الوعود التي قدموها لأعضاء فرقهم خلال الحملات الانتخابية والوعود التي أبرموها تجاه بعضهما البعض. لذا خيّم جوٌ من عدم الثقة داخل كلا الفريقين وكذلك في العلاقات بين الفريقين، مما أدى في بعض المناسبات إلى توجيه انتقادات لاذعة.

من الخلاف الداخلي إلى الخلاف العِرقي

الخلاف داخل حكومة الوحدة الوطنية والانتقادات الموجهة من مسؤولي الحكومة كانت إلى حدٍ كبير متعلقة بقضايا تقاسم السلطة والمصالح السياسية. إلا أنه في الأسبوع الماضي حصل ولأول مرةٍ أن اتهم مسؤول حكومي كبير الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي بالتحيز إلى عرقيات معينة. في تصريح له قال نائب الرئيس الجنرال عبدالرشيد دوستم: «عند الدكتور عبدالله إذا كان الشخص من عرقية (الطاجيك) فليس مهما أن يكون غير كفؤ أو صاحب سمعة سيئة، وإذا تكلم شخص عند الرئيس أشرف غني بلغة البشتو فهو شخص جيد، وإذا تكلم بالبشتو وكان من ولاية لوجر فهو شخص جيد جداً.»[2]

ادّخر الجنرال عبدالرشيد دوستم أشد انتقاداته للدائرة المطوقة للرئيس غني وذكر أن غني مُطوَّق برئيس شورى الأمن الوطني حنيف أتمر، ورئيس الأمن الوطني معصوم ستانكزي ورئيس مكتب رئيس الجمهورية عبدالسلام رحيمي. وقد صرح دوستم قائلاً: «لقد نصب غني شخصا لا يستطيع المشي كوزير للدفاع، ستانكزَي معروف بأنه من طالبان، وغير معلومٍ ممن يتلقّى الأوامر، هو لم يحصل على القدر الكافي من أصوات نواب البرلمان، وهو متهم بأنه المسؤول عن اغتيال رباني، لا أدري بناءً على أي جدارة أو ثقةٍ تم تعيينه لمنصبٍ مهم كهذا؟»[3]

في الوقت ذاته، وجه المندوب الخاص لرئيس الجهمورية في أمور الحكم والإصلاح أحمد ضياء مسعود اتهامات في تجمع بولاية بنجشير لزعيمي حكومة الوحدة الوطنية بالمحاباة على أساس عرقي[4].

مؤخراً، إعادة دفن حبيب الله كلكاني وبناء معلم (نجاة) كرد فعل لها يُعد مؤشرا على بداية نزاعات عرقية في البلد؛ ومع ذلك فإن هذه الأعمال وتصريحات دوستم الأخيرة في الغالب جهود من مسؤولي الحكومة نحو تجميع المواطنين حولهم للحصول على دعمهم وتأييدهم. زيادة الانقسامات والتحيزات العرقية في الغالب ترجع لأسباب سياسية وهي مساعي للحصول على مصالح سياسية. ولكن هناك مخاوف من وجود أيادي أجنبية لها دور في تصعيد التحيزات العرقية.

---

[2] للاطلاع على تصريحات دوستم: https://soundcloud.com/sputnik-iran-afghanistan/1-36

[3] للمزيد اطلع على الرابط:https://pashto.sputniknews.com/afghanistan/20161025811994/

[4] تصريحات أحمد ضياء مسعود على الرابط: http://www.etilaatroz.com/42509

ماهية نقد المسؤولين الحكوميين للحكومة

بشكل عام فإن من المتعارف عليه في الحكومات الديمقراطية أن المسؤول إذا كان لديه اختلافات مع الرئيس داخل الحكومة فإنه يسعى لحلها خلف الأستار وعبر المفاوضات؛ وإذا لم تُحل الاختلافات فإن المسؤول ببساطة يستقيل عن منصبه. ولكن أن يكون الشخص في الحكومة وفي الوقت ذاته يلعب دور المُعارَضة أمرٌ لم يسبق حصوله.

على الرغم من أن القصر الرئاسي رد بصرامة في بيان له على تصريحات دوستم[5]، إلا أنه في السابق كانت التوترات بين الرئيس ونائبه تُحل في لقاءاتٍ بينهما. لذا على الأرجح بإمكان لقاء واحد أن يُهدئ التوترات بينهما.

بالإضافة لذلك، فإن مثل هذه التصريحات من المسؤولين الحكوميين وخصوصاً من نائب الرئيس لا يمكن أن تكون أمراً بسيطاً، لذا طالب مجلس النواب بتشكيل لجنة للتحقيق في مزاعم دوستم الأخيرة؛ لأن استمرار مثل هذه التصريحات يضع اعتبار الحكومة الأفغانية محل استفهامٍ على المستوى الداخلي والدولي.

[5] بيان القصر الرئاسي حول تصريحات دوستم:
http://president.gov.af/ps/news/168178

ما أسباب إخفاق مكافحة المخدرات في أفغانستان؟

يوضح التقرير المشترك الصادر من الحكومة الأفغانية وهيئة الأمم المتحدة أن زرع الخشخاش زاد بمعدل 10% وتوليد الأفيون زاد بمعدل 43% في أفغانستان، وتُعتبر أفغانستان إحدى كبار منتجي المخدرات في العالم هذا العام أيضاً.

بعد انتشار التقرير، استدعى مجلسُ النواب وزيرَ مكافحة المخدرات ووزير الصحة ووزير الداخلية، وطرح النواب أسئلتهم حيال أسباب ازدياد أرقام إنتاج المخدرات وازدياد عدد المدمنين في البلد[6].

مع أن الحكومة تبرز تصريحات من حين لآخر عن إنجازاتها في القبض على مهربي المخدرات وإتلاف حقول الخشخاش، إلا أن ازدياد معدل زراعة المخدرات وتوليدها وتهريبها يفيد وجود إخفاقات في أمر مكافحة المخدرات، والحكومة الأفغانية تُقر بأن مكافحتها للمخدرات في هذا العام لم تكن ناجحة.

[6] بي بي سي، استدعاء البرلمان لوزير الصحة، ووزير الداخلية ووزير مكافحة المخدرات، 24 أكتوبر 2016:
http://www.bbc.com/persian/afghanistan-37753541

مشكلة المخدرات مشكلة عالمية ولا توجد دولة في العالم سلمت من التبعات السلبية لهذه الظاهرة السيئة، و يُعتبر تهريب المخدرات رابع أزمة عالمية، ويبلغ عدد المدمنين في العالم أكثر من 250 مليون شخص؛ إلا أن أفغانستان إحدى الدول التي تكبدت أكبر الأضرار في هذا الصدد. من جانبٍ تُلوث هذه المشكلة سمعة أفغانستان، ومن جانبٍ آخر يزداد عدد المدمنين حيث يتعاطى المخدرات حوالي 3.5 مليون أفغاني، حالةُ 1.5 مليون منهم مثيرة للقلق.

تصاعد معدل زراعة وإنتاج المخدرات بعد عام 2001

إذا رجعنا إلى الإحصائيات الرسمية المنشورة من الجهات الرسمية وخصوصاً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نجد أن الأراضي المزروعة بالخشخاش في آخر سنة من حكومة طالبان كانت بمقدار 8000 هكتار، وبعد سقوط حكومة طالبان أخذ معدل زراعة الخشخاش في الصعود.

في عام 2007 بلغت زراعة الخشخاش في أفغانستان 193000 هكتار. مع أن معدل زراعة الخشخاش نزل في الأعوام من 2008 إلى 2010، إلا أن المعدل أخذ مرة أخرى في التصاعد بعدها ووصل إلى ذروته (22400 هكتار) في عام 2014، وهكذا كان أكبر معدل لزراعة الخشخاش في أفغانستان في عامي 2013 و 2014. (شكل 1). نقْص زرع الخشاش بمعدل 19% عام 2015 مقارنة بالعام السابق له لم يكن بسبب أعمال حكومة الوحدة الوطنية وإنما كان السبب الرئيس عدم مناسبة الموسم والجو، والأوبئة النباتية.[7] (شكل 1).

[7] UNODC, Afghanistan Opium Survey 2015, see it online: https://www.unodc.org/documents/crop-monitoring/Afghanistan/Afg_Executive_summary_2015_final.pdf

الشكل 1: الأراضي المزروعة بالخشخاش في أفغانستان بالهكتار (2001-2015)

المصدر: UNODC/MCN

إنتاج المخدرات أيضا أخذ حركة تصاعدية بعد سنة 2001. في عام 2001 كان إنتاج الأفيون بمقدار 185 طن، إلا أن هذا المعدل بلغ 8200 طن في عام 2007. من عام 2010 زادت الأراضي المزروعة بالخشخاش، لأن القوات الأجنبية بعد هذا العام زادت من إلقاء مبيدات الخشخاش عبر الجو إلى أن قلَّ إنتاج المخدرات إلى 3700 طن في عام 2012، والمزارعين من أجل تعويض قلة إنتاج المخدرات زادوا في الأراضي المزروعة ونتج من ذلك أن وصل معدل توليد الأفيون في أعوام 2013 و 2014 إلى 5500 و 6400 طن. (الشكل 2).

الشكل 2: إنتاج الأفيون في أفغانستان حسب الطن (2001-2015)

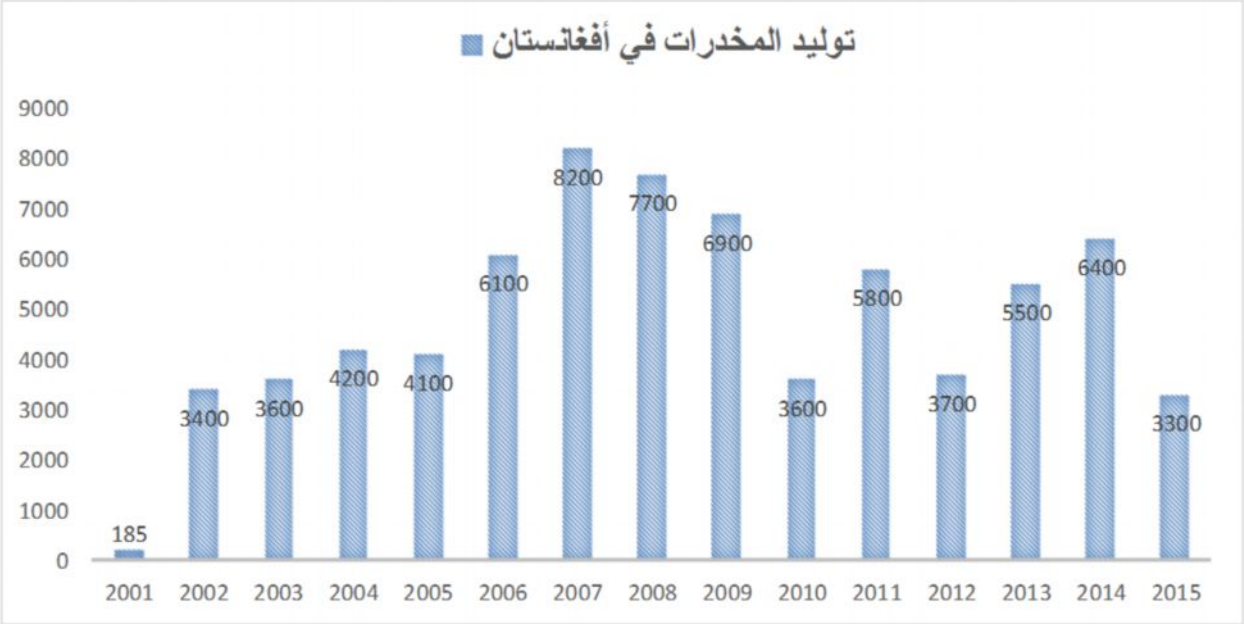

المصدر: UNODC/MCN

ازدياد المخدرات عام 2016

ازداد معدل زراعة وإنتاج المخدرات عام 2016 بنسبة كبيرة مقارنةً بـ 2015. في هذا العام تم زرع 201000 هكتار من الأراضي بالخشخاش في حين أن الأراضي المزروعة بالخشخاش عام 2015 كانت بمقدار 183000 هكتار، وبالتالي زاد المعدل عام 2016 بنسبة 43%.

طبق التقرير السنوي المشترك الصادر من وزارة مكافحة المخدرات بأفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن الأفيون المستخرج من الخشخاش وصل إلى 3300 طن، إلا أن التقرير الجديد يظهر أنه تم إنتاج 4800 طن من الأفيون، بزيادة المعدل بنسبة 10% مقارنةً بالعام الماضي.[8]

أحد أسباب ازدياد زراعة الخشخاش هذا العام هو التوتر الأمني. في هلمند وحدها – وهي هذا العام من الولايات المضطربة أمنياً – زُرعت 80273 هكتار من الأراضي بالخشخاش مما يشكل 40% من كل مزارع

[8] UNODC, Afghan opium production up 43 per cent: Survey, 23 October 2016, see it online: https://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/2016/October/afghan-opium-production-up-43-percent_-survey.html?ref=fs1

الخشخاش بأفغانستان. في الإقليم الشمالي بأفغانستان عادت زراعة الخشخاش في ولاية جوزجان بسبب التوترات الأمنية مع أن زراعة الخشخاش في تلك الولاية كانت قد أُزيلت بالكامل. من جانبٍ آخر فإن الموسم وحالة الطقس الجيدة ساعدت على ازدياد معدل إنتاج الأفيون هذا العام.

المافيا الدولية ومخدرات أفغانستان

تُعتبر تجارة المخدرات بعد تجارة النفط والسلاح أكبر تجارةٍ على مستوى العالم.

زعمت أمريكا وحليفاتها عندما دخلت أفغانستان أن بين الإرهاب والمخدرات علاقة مباشرة، وأن إزالة الإرهاب يتوقف على منع إنتاج المخدرات في هذا البلد. ولكن السؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو لماذا تصاعد إنتاج الأفيون في أفغانستان من عام 2001؟

على الرغم من أن أسباب ازدياد زراعة وإنتاج المخدرات خلال العقد الماضي لا تقتصر على سبب خاص؛ بل هناك عوامل داخلية وخارجية اشتركت في تهيئة الجو لذلك الازدياد؛ إلا أن أهم هذه العوامل هو انعدام الإرادة الحازمة على الصعيد الدولي والداخلي حيال المكافحة الجادة للمخدرات. ومن الأسباب الأساسية أيضا نفوذ وسلطة الأفراد المتعلقين بعصابات مافيا المخدرات.

مئات الأطنان من الهيروويين تصل إلى أماكن بعيدة مثل أوروبا عن طريق البر. ولا يمكن حدوث هذا بدون مساعدة المسؤولين الحكوميين بالدول التي تعبر منها هذه المواد للمهربين ومافيا المخدرات.

حسب إحصائيات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن دخل مخدرات أفغانستان يصل إلى 70 مليار دولار، ولا يحصل المزارعون الأفغان منها إلا على 2 مليار دولار، و يحصل المهربون وعصابات مافيا المخدرات العالمية خارج أفغانستان على 66 مليار دولار.[9]

[9] For further information: Weekly Analysis Issue number 74, >Afghanistan: problems in struggling against narcotics<, see it online: http://csrskabul.com/en/blog/weekly-analysis-issue-number-74-june-7-14-2014/

مكافحة الحكومة الأفغانية للمخدرات

بعد سقوط حكومة طالبان تم تأسيس وزارة لمكافحة المخدرات أثناء تشكيل الحكومة الجديدة في مؤتمر بُن. في عام 2014 أعلن الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي أن مكافحة المخدرات إحدى أولويات الحكومة، وأنه يُمنع زراعة وإنتاج وتهريب المخدرات.

خلال العقد والنصف الماضي انشغلت عدة جهات بمكافحة المخدرات في أفغانستان، إلا أن أفغانستان في الحالة الراهنة تُنتج نحو 90% من الأفيون في العالم. مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات في أفغانستان، ومكتب مكافحة المخدرات التابع لوزارة الداخلية، ووزارة الصحة العامة ووزارة الزراعة جهاتٌ لها دورٌ في مكافحة المخدرات، وتقع مسؤولية تنظيم وتنسيق أعمال هذه الجهات على عاتق وزارة مكافحة المخدرات.

على الرغم من المبالغ الطائلة التي تُنفق في مكافحة المخدرات (منع زرع الخشخاش، منع إنتاج الأفيون، مكافحة المتلجرة بالمخدرات، منع تعاطي المخدرات ومعالجة المدمنين)، إلا أن الحكومة لم تنجح في هذا الصدد. حسب تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR) فإن الولايات المتحدة الأمريكية صرفت 7 مليارات و 600 مليون دولار من أجل مكافحة المخدرات في أفغانستان.[10] إلا أن هذه المصاريف في الدول التي تُدار من قِبل "حكومات فاشلة" مثل أفغانستان تزيد من ممتلكات المسؤولين الفاسدين في الحكومة فقط، ولا يحصل المزارعون منها على شيء.

بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية أيضا لم يُبذل الاهتمام الكافي بمكافحة المخدرات وانشغلت الحكومة في الغالب بالخلافات الداخلية والتحديات الأخرى مثل الاضطراب الأمني. يزعم المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية أن ازدياد معدل زراعة المخدرات وإنتاجها له علاقة مباشرة بالحرب والحالة الأمنية المتوترة بالبلد. لا شك أن هذه الحالة تؤثر على اتساع وازدياد زراعة المخدرات وتهريبها، ولكن للأسف يُتخذ هذا الزعم كغطاءٍ لإخفاء الإخفاقات في عملية مكافحة المخدرات.

[10] SIGAR, Special Report: Poppy Cultivation in Afghanistan, see it online: https://www.sigar.mil/pdf/Special%20Projects/SIGAR-15-10-SP.pdf

يرجع ازدياد زراعة الخشخاش في أفغانستان لأسباب عديدة، من أهمها:

1. التوتر الأمني والحرب المطولة بالبلد؛
2. عدم وجود حكومة مركزية قوية ومؤيدة من قِبل المواطنين؛
3. عصابات مافيا المخدرات، على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي؛
4. الطلب على المخدرات، خصوصاً في الدول الغربية؛
5. مساعدة التربة والعوامل الجوية على زراعة الخشخاش.

يعتقد الكثيرون أن الحكومة الأفغانية تفتقد الإرادة الحازمة حيال مكافحة المخدرات، إلا أنه بالإضافة إلى هذا العامل هناك عوامل أخرى جعلت مكافحة المخدرات تحديا صعبا مثل اختلال الحالة الأمنية في أفغانستان وعدم تطبيق القانون ودور المعارضة المسلحة في زراعة وإنتاج المخدرات في الولايات المضطربة. قدوم حكومة قوية مقتدرة على كافة أرجاء أفغانستان بإمكانه أن يكون حلاً لهذه المشكلة.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.